
الكرامة لا العوز

"خطة إنقاذ اقتصادي للجميع" لمعالجة أزمة فيروس كورونا وإعادة
بناء عالم أكثر مساواة.

يُظهر تحليل جديد أنّ الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا يمكن أن تدفع بأكثر من نصف مليار شخص في براثن الفقر ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وواسعة النطاق. يؤثر هذا الفيروس فينا جميعًا، ولا يستثنى الأمراء ولا رؤساء الوزراء، ولكن المساواة تنتهي هنا. وبالنظر إلى أوجه انعدام المساواة الشديد بين الأغنياء والفقراء، وبين الدول الغنية والفقيرة، وبين النساء والرجال، فإنّ هذه الأزمة ستسبب معاناة هائلة.

لا يمكننا التغلب على هذا الفيروس إلا من خلال وحدتنا. ويجب على البلدان النامية أن تعمل على حماية شعوبها، وأن تطالب الدول الغنية باتخاذ إجراءات لدعمها. ويتعيّن على حكومات البلدان الغنية أن تقدّم مساعداتها على نطاق واسع - بقيادة مجموعة العشرين. تضع هذه الورقة خطة إنقاذ اقتصادي للجميع على حجم الأزمة، لحشد ما لا يقلّ عن 2.5 تريليون دولار للتصدي للوباء ومنع الانهيار الاقتصادي العالمي. ويجب أن تعطى الأولوية لمساعدة الناس مباشرة: من خلال تقديم هبات نقدية لجميع الذين يحتاجون إليها. ويمكن أن يمّول كلفة هذا الإجراء التعليق الفوري لمدفوعات ديون البلدان الفقيرة، مقترنا بحافز اقتصادي لمرة واحدة من جانب صندوق النقد الدولي وزيادة في المساعدات والضرائب.

"إذا أغلقنا المدن ... سوف ننفذ [الناس] من فيروس كورونا من جهة، ولكنهم سيهلكون جوعًا من جهة أخرى".
عمران خان، رئيس وزراء باكستان¹

"فيروس كورونا أينما حلّ هو تهديد للناس في كل مكان".
إلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا السابقة²

"إنّ الخيارات التي نتخذها اليوم ستؤثر في شكل مجتمعنا واقتصادنا وصحتنا ومناخنا لعقود قادمة. نحن، الموقعين أدناه، ندعو إلى استجابة عالمية موحدة لجائحة كورونا هذه من أجل ضمان الانتعاش العادل والانتقال إلى مستقبل أفضل لمن هم في أمس الحاجة إليه في أعقاب هذه الأزمة".
رسالة مشتركة من المجتمع المدني بشأن مبادئ الانتعاش العادل³

تعاني جميع بلدان العالم من صدمة اقتصادية نتيجة لأزمة فيروس كورونا، ويجب على جميع الحكومات أن تعمل الآن لحماية شعوبها من العوز. وما لم تُتخذ إجراءات واسعة النطاق لدعم اقتصادات البلدان النامية، يمكن أن تدفع الأزمة بما يصل إلى نصف مليار شخص في براثن الفقر⁴. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع مكافحة الفقر بعقد من الزمن، وفي بعض الحالات بما يصل إلى 30 عامًا⁵.

وإذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة، يمكن أن يقتل الفيروس ما يقرب من 40 مليون شخص⁶. إلا أنّ الدمار لن يتوقف عند هذا الحدّ. ففي جميع أنحاء العالم، يؤثر الفيروس تأثيرًا اقتصاديًا هائلًا مع توقف الاقتصادات عن العمل في محاولة لوقف انتشار المرض. ويُحتمل وفق تقديرات منظمة العمل الدولية فقدان 25 مليون وظيفة، ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير⁷. ويُسبب حظر التجوّل والإغلاق مصاعب اقتصادية لا توصف. ومن المتوقع أن يخسر العمّال ما يصل إلى 3.4 تريليون دولار من الدخل⁸. وفي بلدان مثل كينيا وكومبوديا، يُطلب من عشرات آلاف عمّال المصانع والمزارع البقاء في منازلهم⁹. وستكون النساء هي الأشدّ تضررًا، لكونهنّ أكثر عرضة للمشاركة في وظائف غير رسمية وغير دائمة. لقد سبق أن حذّر صندوق النقد الدولي من أنّ العالم يتجه نحو ركود يفوق ذلك الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008¹⁰.

ويجب على حكومات البلدان النامية أن تعمل الآن لحماية شعوبها. وفي كثير من الأحيان، يخذل القادة مواطنيهم، ويكون أداء حكمهم سيئًا ويتورّطون في الفساد ويخفقون في تقديم الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيهم وفي حمايتهم من خلال المدفوعات النقدية وفي معالجة أوجه انعدام المساواة الهائلة. وسيكلف استمرار جميع هذه الأشكال من الفشل في مواجهة هذه الأزمة إزهاق ملايين الأرواح.

كما يجب على حكومات البلدان النامية أن تتوخّد في مطالبه مجموعة العشرين والدول الغنية باتخاذ إجراءات. ويتعيّن على حكومات البلدان الغنية أن تجد الموارد اللازمة لمساعدة البلدان النامية على تجنب هذه الكارثة. هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به كما أنّه في مصلحة هذه الأخيرة؛ فحيثما حلّ فيروس كورونا هو تهديد للناس في كل مكان.

وفي اجتماعات الربيع القادمة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين، يجب أن تتخذ مجموعة العشرين وغيرها من القادة إجراءات فورية من شأنها أن تقطع شوطًا بعيدًا على طريق التخفيف من الآثار الاقتصادية وتقديم المساعدة المباشرة للناس العاديين الذين ضربتهم هذه الأزمة بشدّة. وتدعو منظمة أوكسفام إلى وضع خطة إنقاذ اقتصادي للجميع.

الإطار 1: "سيجوعنا الفيروس قبل أن يصيبنا"

يعمل ميكا بوليوانغو سائق أجرة في نبروبي. لديه ثلاثة أطفال أхраهم هي براشيس، طفلة حديثة الولادة ولدت في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقد أثر إغلاق المطار وانتهاء السياحة في عمل ميكا بشدة. أغلقت جميع البارات والمطاعم الآن، وفرض حظر التجول من الساعة 7 مساءً حتى الساعة 5 صباحاً. لم يكن يعمل ميكا منذ ثلاثة أسابيع، وكان من المقرر أن يدفع إيجاره في 30 آذار/مارس، ولكنه لم يتمكن من ذلك. يقول إن مالك العقار يفهم الأمر حتى الآن، لكنه لا يعرف إلى متى. وبحسب ميكا: "سيجوعنا هذا الفيروس قبل أن يصيبنا".

تعمل السيدة دايبان نادلة في مطعم في مدينة جاكسون، بولاية ميسيسيبي، منذ 43 عامًا. وهي تعيل ابنها وحفيدها وابن حفيدها. أغلق المطعم الذي تعمل فيه منذ أوائل شهر آذار/مارس. وها نهاية الشهر قد حانت وهي لا تملك أي رصيد في المصرف. تقول: "لقد أصابنا الدمار. العديد منا دائمًا عرضة للطرد من منازلنا إذا تخلفنا عن سداد الإيجار شهرًا واحدًا، وأن يرمى بنا في الشارع، من غير مأوى ولا طعام".

تارواتي عاملة خدمة منزلية تبلغ من العمر 35 عامًا وتعيش في منطقة شري نيفاس بوري في جنوب دلهي وهي أم لسبعة أطفال. يعمل زوجها إسكافيًا لكنه لم يتمكن من كسب روية واحدة منذ بدأ الإغلاق في دلهي بسبب فيروس كورونا. كما يعمل ثلاثة من أولادها في جمع القمامة، لكن هم أيضًا يجلسون في المنزل الآن. لا تملك عائلتها مالا لشراء الطعام وبات إيجار منزلهم مستحق وهم غير قادرين على سداه. تقول تارواتي: "يدمر هذا الفيروس حياتنا حقًا".

على الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تحشد ما لا يقل عن 2.5 تريليون دولار لدعم البلدان النامية في وقف هذه الجائحة ومنع انهيار الاقتصاد العالمي. ويجب أن يجري ذلك بطرق تدعم عقدًا اجتماعيًا جديدًا بين الشعوب والحكومات والسوق وتحذ بشكل جذري من انعدام المساواة وتُرسي الأسس لاقتصاد أكثر إنسانية. إن الخيارات التي يجري اتخاذها الآن ستكون لها آثار عميقة في مستقبلنا الجماعي. ويمكنها أن تُرسي الأسس لعالم أكثر مساواة ونسوية واستدامة، أو يمكنها أن تعجل انعدام المساواة ودمار البيئة.

ومع كلّ عمليّات الإنقاذ المالي، في الدول الغنية والفقيرة، علينا أن نتعلم من الأزمة المالية لعام 2008، حين ركزت حزم الإنقاذ على إنقاذ المصارف وليس على دعم الناس العاديين. عوضًا عن ذلك، يجب علينا هذه المرة العمل بطرق تهدف مباشرة إلى دعم أفقر الناس وليس إنقاذ الشركات الكبرى فقط. وينبغي ألا تُدفع كلفة هذه الإجراءات من خلال عقْد قاسٍ جديد من التشفيف، وإنما عن طريق زيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية للشركات الكبرى أو الشركات التي لا تخضع للضرائب، وعلى أنشطة المضاربات المالية وعلى أغنى الناس في مجتمعاتنا.

ستتألف خطة منظمة أو كسفام للإنقاذ الاقتصادي للجميع من ستة إجراءات.

الإجراءات اللازمة الآن لمساعدة الأشخاص والشركات:

1. تقديم الهبات المالية لجميع المحتاجين إليها. ينبغي للبلدان أن تعطي الأولوية لزيادة ضخمة في استحقاقات الحماية الاجتماعية، وتوفير هبات مالية جماعية لتمكين الناس من البقاء على قيد الحياة، وتقديم مساعدات للعمال من أجل عدم انهيار الأعمال التجارية.

2. الإنقاذ المالي المسؤول للشركات. يجب إعطاء الأولوية لدعم الأعمال التجارية الصغيرة ذات القدرة الأدنى على التعامل مع الأزمة. وينبغي أن تكون عمليّات إنقاذ الشركات الكبرى مشروطة باتخاذ تدابير لدعم مصالح العمال والمزارعين ودفعي الضرائب وبناء مستقبل مستدام.

الإجراءات اللازمة لتأمين كلفة هذا الدعم:

1. تعليق الديون وإلغاؤها. ينبغي تعليق جميع مدفوعات ديون البلدان النامية لمدة سنة، أو إلغاؤها وفق الاقتضاء.

2. إصدار حقوق سحب خاصة. يجب على صندوق النقد الدولي أن يصدر تريليون دولار من حقوق السحب الخاصة باعتبارها حافزًا اقتصاديًا عالميًا لمرة واحدة.

3. زيادة المساعدات الآن. يجب على الدول الغنية أن تزيد فورًا من المساعدات لدعم الدول الأشد فقرًا، والوفاء بالتزامها بنسبة 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي الآن، بما في ذلك من خلال سداد حصتها العادلة لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لفيروس كورونا المستجد¹¹.

4. اعتماد ضرائب التضامن في حالات الطوارئ. حشد أكبر قدر ممكن من الإيرادات من خلال فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية، وعلى أغنى الأفراد، وعلى منتجات المضاربة المالية والأنشطة التي لها تأثير سلبي في البيئة.

تفاقم الفقر: الأثر الاقتصادي المدمر لأزمة فيروس كورونا

يبدو أنّ الأزمة الاقتصادية التي باتت تتكشف بسرعة أعمق من الأزمة الماليّة التي اجتاحت العالم في عام 2008. في تحليل جديد نشره المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة (UNU-WIDER)، قدر أندي سومنر وإدواردو أورتييز خواريز من جامعة كينغز بلندن وكريس هوي من الجامعة الوطنية الأسترالية أنّ حوالي نصف مليار إنسان - أي ما يُعادل 8% من سكان العالم - قد يسقطون في دوامة الفقر¹².

وقدّموا، في تحليلاتهم، تقديرات للأثر المحتمل لفيروس كورونا في الفقر النقدي العالمي على المدى القصير، استنادًا إلى خطوط الفقر التي حددها البنك الدولي، وهي 1.90 دولار و3.20 دولار و5.50 دولارات في اليوم وانكماش دخل الأسر أو استهلاكها للفرد الواحد. وتبيّن هذه التقديرات أنّه بغض النظر عن السيناريو، يمكن أن يزداد الفقر العالمي لأول مرّة منذ عام 1990، ويمكن أن تمثل هذه الزيادة، تبعًا لخط الفقر المستخدم، انعكاسًا للتقدّم الذي أحرزه العالم في مجال الحدّ من الفقر طول ما يقرب من عقد من الزمن. وفي بعض المناطق، يمكن أن تؤدي الآثار السلبية إلى مستويات فقر مماثلة للمستويات التي سُجّلت قبل 30 عامًا. وفي ظل السيناريو الأكثر خطورة، المتمثل في انكماش الدخل بنسبة 20 في المئة، يمكن أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر بمقدار 420 مليون إلى 580 مليون شخص، مقارنة بأحدث الأرقام الرسمية المسجّلة لعام 2018.

الجدول 1: آثار فيروس كورونا في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

فقراء إضافيون (مليون)			عدد الفقراء عند حدّ 1.9 دولار (مليون)				الوضع الراهن	مجموع
إصابة 20%	إصابة 10%	إصابة 5%	إصابة 20%	إصابة 10%	إصابة 5%			
60.6	23.2	10.1	107.6	70.2	57.1	47.0	شرق آسيا والمحيط الهادي	
6.0	2.4	1.1	13.8	10.2	9.0	7.8	أوروبا وآسيا الوسطى	
13.1	5.5	2.6	38.5	30.8	27.9	25.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
12.3	5.1	2.2	26.4	19.1	16.3	14.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
0.6	0.2	0.2	8.2	7.9	7.8	7.7	دخل مرتفع آخر	
229.8	95.9	44.5	445.1	311.2	259.8	215.2	جنوب آسيا	
111.9	53.0	26.3	531.5	472.6	445.9	419.6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
434.4	185.3	87.0	1,171.1	921.9	823.7	736.7	المجموع العالمي	
فقراء إضافيون (مليون)			عدد الفقراء عند حدّ 3.2 دولار (مليون)				الوضع الراهن	مجموع
إصابة 20%	إصابة 10%	إصابة 5%	إصابة 20%	إصابة 10%	إصابة 5%			
162.4	72.1	33.8	416.4	326.1	287.8	254.0	شرق آسيا والمحيط الهادي	
13.8	6.1	2.9	41.3	33.6	30.3	27.4	أوروبا وآسيا الوسطى	
32.1	13.8	6.4	98.6	80.2	72.8	66.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
35.1	15.8	7.1	90.6	71.3	62.6	55.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
1.7	0.9	0.4	12.0	11.2	10.6	10.3	دخل مرتفع آخر	
279.6	137.7	67.3	1,126.7	984.8	914.4	847.1	جنوب آسيا	
87.0	43.7	21.6	762.8	719.5	697.3	675.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
611.8	290.1	139.4	2,548.4	2,226.6	2,075.9	1,936.5	المجموع العالمي	
فقراء إضافيون (مليون)			عدد الفقراء عند حدّ 5.5 دولار (مليون)				الوضع الراهن	مجموع
إصابة 20%	إصابة 10%	إصابة 5%	إصابة 20%	إصابة 10%	إصابة 5%			
239.8	111.0	53.7	950.5	821.6	764.3	710.6	شرق آسيا والمحيط الهادي	

30.5	13.1	6.2	99.6	82.2	75.4	69.2	أوروبا وآسيا الوسطى
54.3	25.8	12.5	216.3	187.8	174.6	162.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
44.9	21.6	10.3	198.4	175.1	163.8	153.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4.7	2.1	0.5	20.5	18.0	16.4	15.9	دخل مرتفع آخر
128.8	67.9	35.0	1,551.2	1,490.3	1,457.4	1,422.4	جنوب آسيا
44.6	23.2	11.8	897.5	876.0	864.7	852.9	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
547.6	264.5	130.0	3,934.1	3,651.0	3,516.5	3,386.5	المجموع العالمي

المصدر: المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هلسينكي، أ. سومنر، وو. هوي وأ. أورتنيز خواريز (2020)

الإطار 2: ما هو المبلغ المطلوب الآن لدعم البلدان النامية؟

يجب تأمين 2.5 تريليون دولار بالحد الأدنى. وقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية¹³ (UNCTAD) إلى تقديم 2.5 تريليون دولار لإنقاذ اقتصاد البلدان النامية. وستتألف هذه الاستراتيجية من تريليون دولار لتخفيف عبء الديون، وتريليون دولار من السيولة الإضافية التي يجري حشدتها من خلال حقوق سحب خاصة و500 مليار دولار من المساعدات لدعم النظم الصحية في البلدان النامية. وقد دعت منظمة أوكسفام¹⁴ إلى تقديم مساعدات لمضاعفة الإنفاق الصحي لأفقر 85 بلداً في العالم، وهو ما سيكلف 160 مليار دولار. وقالت كريستالينا جورجييفا، المديرية الإدارية لصندوق النقد الدولي، إن الأسواق الناشئة ستحتاج إلى دعم قدره 2.5 تريليون دولار¹⁵. وقد كتب عشرون خبيراً، من بينهم أربعة حائزين على جائزة نوبل، منهم جوزيف ستيجليتز واللورد نيكولاس ستيرن وسبعة من كبار الاقتصاديين من البنك الدولي ومصارف إنمائية أخرى، إلى قادة مجموعة العشرين محدثين من "أثار صحية واجتماعية لا يمكن تصوّرها" ودعوا إلى "حشد تريليونات الدولارات"¹⁶.

إن استثمارات بهذا الحجم هي وحدها التي ستجنّب العالم كساداً سيكون أكثر كلفة من الناحية الاقتصادية وسوف يسبّب معاناة هائلة. ويمكن أن تؤديّ خطوات مثل إصدار حقوق سحب خاصة، وهي نوع من العملات العالمية (الموضحة في إطار النقطة الرابعة أدناه)، إلى تحفيز الاقتصاد العالمي بسرعة. وقد أظهرت البلدان الغنية أنها تستطيع في هذا الوقت من الأزمة حشد تريليونات الدولارات لدعم اقتصادها. وإذا لم تستطع البلدان النامية أيضاً مكافحة الآثار الصحية والاقتصادية، فستستمرّ الأزمة ما يؤدي إلى ضرر أكبر لجميع البلدان، الغنية والفقيرة على حدّ سواء.

حتى الأمراء ورؤساء الوزراء يصابون بالفيروس الذي لا يميّز بين غني وفقير، إلا أنّ المساواة تنتهي عند هذا الحدّ. ومن المرجح أن يكون العاملون في وظائف رسمية مضمونة أفضل حالاً من غيرهم، وأن يتمتعوا بحماية فاعلة كعمال مثل بدل الإجازات المرضية، وأن يكون لديهم مدّخرات، وأن يكونوا قادرين على الحجر الصحي في منزل آمن متّصل بالانترنت مع مواصلة العمل وتعليم أطفالهم عن بعد.

أما أفقر الناس، الذين يعيشون يوماً بيوم فلا يملكون القدرة على أخذ إجازة من العمل أو على تخزين المؤن. وفي جميع أنحاء العالم، يُرسل الملايين من العمال إلى منازلهم بسبب إغلاق الشركات. ويعمل مليار شخص في القطاع غير الرسمي الذي لا يؤمن لهم بدل إجازات مرضية¹⁷. ويمثل العمل غير الرسمي 90 في المئة من العمالة في البلدان النامية (المنخفضة الدخل) و67 في المئة في البلدان الناشئة (البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى) و18 في المئة في البلدان المتقدمة (مرتفعة الدخل)¹⁸. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يبلغ معدّل العمالة غير الرسمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 53 في المئة، الأمر الذي يعني أن ما يقرب من 140 مليون عامل يعملون في وظائف غير مستقرّة¹⁹.

وغالباً ما تعمل النساء في القطاع غير الرسمي، ومن الأرجح أنهنّ لا يتمتعن بأيّ حقوق في العمل²⁰. وفي أفقر البلدان، تعمل 92 في المئة من العاملات في وظائف غير رسمية²¹. وحتى في أغنى البلدان، وبعد سنوات من الهجمات على حقوق العمال والنمو في عدد الوظائف غير المستقرّة، لا يستطيع العمال الفقراء أن يأخذوا إجازات. ولا خيار أمام سائقي سيارات الأجرة، سواء في شيكاغو أو القاهرة، سوى الذهاب إلى العمل إذا كانوا يريدون إعالة أسرهم، خاصة إذا بدأ سعر المواد الغذائية وغيرها من الضروريات في الارتفاع. أما عمال الفنادق، وعمال النظافة البلدية، وسائقو التوصيل، والنوادل في المطاعم، وعمال المتاجر، وأصحاب المحلات التجارية، والبائعون في الأسواق، وحراس الأمن والبائعون المتجولون فلا يملكون ترف العمل من منازلهم. وسيتأثر المهاجرون تأثراً شديداً لأنهم كثيراً ما يُستبعدون من شبكات الأمان المتاحة للمواطنين²².

كما تنقل سلاسل الإمداد العالمية التباطؤ الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. فقد سحب المستثمرون 83 مليار دولار من الأسواق الناشئة منذ بداية الأزمة، وهو أكبر هروب لرأس المال جرى تسجيله على الإطلاق²³. وكان فقدان الوظائف يحصل حتى قبل أن يدخل الإغلاق حيّز التنفيذ. ففي كينيا مثلاً، يشكل تصدير الزهور صناعة رئيسية، تعمل فيها غالبية من النساء. وفي مواجهة انهيار الطلب في أوروبا، أرسل منتج الزهور 30 ألف عامل مؤقت إلى منازلهم²⁴. وفي كمبوديا

وميانمار يجري تسريح الآلاف من عمال الملابس حيث يغلق تجار التجزئة الأوروبيون والأمريكيون مصانعهم²⁵. وفي وقت سابق من الأزمة، قُدرت منظمة العمل الدولية أن 25 مليون وظيفة ستفقد في جميع أنحاء العالم²⁶، أي أكثر من تلك التي اختفت خلال الأزمة المالية عام 2008. ومن المرجح أن يكون الواقع أسوأ من ذلك بكثير، إذ يقول الخبراء الآن إن 37 مليون وظيفة قد تختفي في الولايات المتحدة وحدها²⁷. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ما يقرب من نصف الموظفين في أفريقيا قد يفقدون عملهم²⁸. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يخسر العمال ما يصل إلى 3.4 تريليون دولار من الدخل²⁹.

وتحدثت الجائحة في سياق تآكل متزايد لحقوق الإنسان. ففي ما لا يقل عن 111 بلدًا، تُسكِّت الحكومات المعارضة وتحذ من نشاط المجتمع المدني، بما يشمل ذلك من تشريعات وقبوض غير واضحة وواسعة النطاق على مصادر التمويل³⁰. وتزيد الجائحة الوضع سوءًا. ففي جميع أنحاء العالم، بدأت عمليات الإغلاق المفروضة لوقف انتشار الفيروس بالتسبب بمصاعب اقتصادية هائلة والجوع³¹، كما يُقَمَع أفقر الناس بعنف، من كينيا إلى الهند، في انتهاكات للحقوق المدنية³². لا شك في أن اتخاذ تدابير استثنائية لوقف انتشار المرض قد بات أمرًا ضروريًا، ولكن يجب أن تقابلها حماية استثنائية. ويجب أن تكون تدابير الطوارئ لمكافحة الجائحة متناسبة وغير تمييزية، وأن تظل قائمة فقط ما دامت ضرورية³³. وفي مرحلة الإنعاش، تكون قدرة جماعات المجتمع المدني والمواطنين النشطين على تشكيل القرارات ورصد تنفيذ البرامج أمرًا بالغ الأهمية لمنع الفساد، ومساءلة الحكومات عن النتائج، وحماية حقوق الإنسان.

الإطار 3: أثر فيروس كورونا في أوجه انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية

كما تهدد الجائحة بزيادة أوجه انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية. ولئن كان الفيروس يقتل الرجال أكثر من النساء³⁴، إلا أن معاناة النساء ستكون أكبر بطرق مختلفة. وتشكل النساء نحو 70% من العاملين في المجال الصحي في العالم وهن الأكثر تعرّضاً للفيروس³⁵. ومن المرجح أن تعمل النساء في وظائف غير مستقرة ومن دون تقديمات الحماية³⁶. وفي أفقر البلدان، تعمل 92 في المئة من العاملات في وظائف غير رسمية³⁷. كما توقّر النساء 75 في المئة من الرعاية غير مدفوعة الأجر³⁸، وهو عبء يتوسّع بشكل كبير في مواجهة أوامر التزام المنازل. وسوف تتفاقم المشكلة أيضًا إذا ما أعقب هذه الجائحة إجراءات تقشف، كما حدث في الأزمة المالية عام 2008. كما سيؤدّي التخفيض في رعاية الأطفال والمسنين وفي نُظُم الصحة العامة إلى احتجاز النساء في منازلهنّ، التي قد لا تكون آمنة دائمًا؛ فالفتيات اللاتي يُجبرن على ترك المدارس والبقاء في المنازل معرّضات بشكل متزايد لخطر العنف الجنسي والحمل المبكر³⁹. وتُظهر التقارير أنّ العنف الأسري قد تضاعف في المقاطعات الصينية حيث فُرضت قيود على الحركة⁴⁰ - ويتكرّر هذا النمط في جميع أنحاء العالم⁴¹.

كما لا يوجد إنقاذ مالي محايد لجهة النوع الاجتماعي. وسيكون للتدابير المتفق عليها آثار محدّدة في النساء وفي الرجال، ويجب الحرص على ضمان عدم زيادة عمليات الإنقاذ المالي هذه من أوجه انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية - بل يجب أن تحدّ منها.

ويضطرّ الآن نحو 90 في المئة من طلاب العالم إلى البقاء في منازلهم وعدم ارتياد المدارس⁴²، إلا أن أفقر الأطفال سيكونون الأشدّ تضرّرًا بسبب حرمانهم من برامج التغذية المدرسية أو التكنولوجيات الرقمية للتعلّم عن بعد. كما يجب أن تولي الحكومات اهتمامًا خاصًا للفئات التي كثيرًا ما تُنسى في اتخاذ القرارات العامة، مع شدة ضعفها بسبب ظروفها المعيشية وأثار التهميش الاجتماعي مثل المهاجرين والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات الإثنية والمعتقلين، والجماعات المختلفة جنسيًا والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتحاول جميع البلدان الاستجابة للآثار الاقتصادية لهذه الأزمة. وقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة حزم التحفيز الاقتصادي الضخمة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغنية. وتهدف العديد من حزم التحفيز هذه إلى مساعدة الناس العاديين مباشرة، وهو أمر مرحّب به. فقد اعتمدت الدنمارك، مثلًا، عدّة حزم شاملة حيث وافق البرلمان على دفع ما بين 75% و90% من إجمالي رواتب العمّال (بحدّ أقصى بلغ 4000 يورو عن كلّ موظف بدوام شهري كامل) لمنع البطالة الجماعية.

كما تبذل البلدان النامية قصارى جهدها للاستجابة. فقد قدّمت ناميبيا منحة دخل طارئ لمرة واحدة للعمال غير الرسميين والرسميين الذين فقدوا وظائفهم⁴³. إلا أن القوة المالية لهذه البلدان غير كافية نهائيًا، لذا فهي تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها وفي أقرب وقت ممكن.

وللاستجابة لهذا الدمار الاقتصادي، تقترح منظمة أوكسفام الآن خطة إنقاذ اقتصادي للجميع. وتحدّد الخطة، أولاً، الإجراءات اللازمة لدعم الناس والشركات، ثمّ سبل تأمين المال للمساعدة في سداد تكاليف هذه الإجراءات.

خطة إنقاذ اقتصادي للجميع

1- هبات نقدية لكل من يحتاجها

يمكن للهبات النقدية وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية الشاملة أن تضطلع بدور كبير في التصدي لانعدام المساواة وحماية الضعفاء، وهي حاسمة في التصدي لهذه الأزمة. ويجب أن يحصل جميع العمال الذين يعانون من فقدان الدخل على شكل من أشكال استبدال الدخل، أكان ذلك على شكل دعم للأجور، أو مساعدة بطالة، أو بدل إجازة مرضية، أو غير ذلك من التقديرات. أما اليوم، فلا يحصل سوى واحد من كل خمسة عمال عاطلين عن العمل على مساعدات البطالة. ويجب على الحكومات أن تسجل أكبر عدد ممكن من العمال في إطار المخططات القائمة عن طريق تخفيف معايير حق الاستفادة، وتيسير وصول العاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب الأعمال الخاصة، وأولئك الذين يعملون بعقود من دون ساعات عمل، والموظفين حديثاً، والعمال الشباب، والعمال المؤقتين، والعاملين في أشكال أخرى من الوظائف غير المستقرة⁴⁴.

وفي حال غياب خطط كافية للحماية الاجتماعية، يجب على الحكومات أن تقدم دعم الدخل عن طريق التحويلات النقدية الجديدة وأن تشمل من لا تغطيهم التغطية، وتوسيع نطاق هذه المخططات لتشمل جميع المقيمين، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين. واستجابة للفقر الحضري في كينيا، قامت منظمة أوكسفام وشركاؤها بتجربة خطة للتحويلات النقدية لحوالي 5,000 أسرة، اعتمدها الحكومة لدعم الأسر الأشد ضعفاً في ثلاث مدن⁴⁵. وفي الولايات المتحدة، وفي الوقت الذي ترفض فيه إدارة ترامب استقبال طالبي اللجوء على حدودها مع المكسيك في انتهاك واضح للقانون الدولي، وتواصل تشويه سمعة المهاجرين، تموّل منظمة أوكسفام أمريكا شركاءها في التمويل لتقديم المساعدة النقدية للاجئين والمهاجرين في مجتمعاتهم المحلية، وتنظّم مع حلفائها لمطالبة الإدارة بإلغاء السياسات المعادية للمهاجرين واللاجئين.

ويجب أن تدعم التدابير الجديدة الحقوق المستقلة للنساء في الحماية الاجتماعية وأن تضمن ان الاستحقاقات كافية وموثوق بها، وأن تكون التغطية شاملة والحماية تامة، وأن يكون التمويل تقدماً وأن يخضع الحكم للمساءلة. هذا هو الوقت المناسب لاتخاذ خطوات جريئة نحو توفير الحماية الاجتماعية الشاملة القادرة على الاستجابة للصدمات.

ويتمثل الخبر السار في أن العديد من البلدان قد بدأت بزيادات كبيرة في المدفوعات النقدية للناس في مواجهة هذه الأزمة أو تنظر في ذلك. فالأفكار التي كانت مستحيلة في السابق، مثل الهبات النقدية لكل شخص بالغ، أصبحت حقيقة واقعة وتعرّز اعترافاً متزايداً بالحاجة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة⁴⁶. ففي أستراليا، تقدّم الحكومة هبات بقيمة 750 دولار إلى 6.5 مليون شخص من ذوي الدخل المنخفض⁴⁷. أما الخبر السيء فهو أن أربعة مليارات شخص، ممن لا يتمتعون بأيّ حماية اجتماعية رسمية، يتحملون الجزء الأقسى من وطأة الأزمة الاقتصادية التي بدأت تتكشف⁴⁸. ومن دون مساعدة، يكون توفير حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية أمراً بعيد المنال بالنسبة لأفقر البلدان. وثمة حاجة ملحة إلى إنشاء آلية تمويل دولية للحماية الاجتماعية تمكّن هذه البلدان من توفير الأمن الأساسي للدخل لسكانها، والحفاظ على هذه الخدمات في أوقات الأزمات الحادة⁴⁹. إنّه التزام دولي طال انتظاره.

الإطار 4: تجربة منظمة أوكسفام في مجال المساعدات النقدية

كانت منظمة أوكسفام من المؤسسات السبّاقة إلى الابتكار من خلال برامجها للتحويلات النقدية قبل أكثر من 20 عاماً. فقد انتبهت إلى القيمة الضخمة المحتملة لوضع النقد بين أيدي الناس في أوقات الأزمات وتعلّمت باستمرار من خلال برامجها على أرض الواقع. وتعتمد منظمة أوكسفام الآن في برامجها الإنسانية نهج "النقد أولاً" الذي تفضله على التوزيعات العينية، عند الاقتضاء. وتحلّ التحويلات النقدية (والقسائم) الآن حوالي 25% من ميزانيات الاستجابة الإنسانية لمنظمة أوكسفام. وقد أثبتت عمل منظمة أوكسفام النقدي في سياقات الطوارئ المختلفة جدواها، من ظروف النزاع إلى مخيمات اللاجئين: ففي اليمن، وجدت سبلاً لتقديم النقد في غياب أيّ جهة فاعلة أخرى. وفي لبنان، يُسلم النقد من خلال مكاتب البريد. وفي كولومبيا، توفرّ منظمة أوكسفام النقد للأشخاص الذين يُرغمون على النزوح كما تُيسر في الصومال التحويلات المالية من الخارج إلى أفراد الأسر. وفي العراق ولبنان وكينيا توّمت منظمة أوكسفام برامجها مع نظم الحماية الاجتماعية العامة. وقد أدّى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى التحوّل من النقد المباشر باليد إلى التسليم عن بعد، مثل القسائم الإلكترونية في العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشراكات مع القطاع الخاص، مثل فيزا وبايمايا PayMaya في الفلبين ومبيرا M-PESA في كينيا. وفي الأونة الأخيرة، قدّمت منظمة أوكسفام مبالغ نقدية في جميع قطاعات برامجها الإنسانية، مثل تلبية احتياجات الماء والصرف الصحي والنظافة والحماية.

2- إنقاذ الشركات بمسؤولية

على العالم أن يتعلّم من الأزمة المالية التي اندلعت في عام 2008، عندما أنقذت الحكومات المصارف والشركات الكبرى المسؤولة عن تلويث البيئة⁵⁰، فيما تحمّل الناس العاديون عقداً من النقش الاقتصادي لم يُؤت أكله، مع خفض الخدمات العامة من صحّة وتعليم⁵¹. وتضاعفت ثروات أصحاب المليارات في السنوات العشر التي تلت الأزمة المالية، في حين لم

تزد الأجور الحقيقية سوى زيادة طفيفة⁵² وإما تفاقم التفاوت وأطردت انبعاثات الوقود الأحفوري بوتيرة قياسية وزاد العنف المنزلي في الأسر ذوات الدخل المنخفض نتيجة للبطالة وضغوط الدخل⁵³.

ولا يجب أن تقع مجموعات الحوافز المعلنة استجابة للجائحة في الأخطاء نفسها. بدلاً من ذلك، يجب أن تذهب أموال الإنقاذ المالي إلى الناس الأشد ضعفاً من عمال وشركات صغيرة الذين هم أقل قدرة على التعامل مع الوضع. ويجب أيضاً الاعتراف منذ البداية بعدم وجود إنقاذ مالي محايد لجهة النوع الاجتماعي، وأن الطريقة التي تُنظم بها عمليات الإنقاذ يجب أن تهدف إلى سد الفجوة بين النساء والرجال. وتمثل عمليات الإنقاذ المالي هذه فرصة هائلة لتغيير الحوافز ونماذج الأعمال بشكل دائم للمساعدة في بناء اقتصاد أكثر إنسانية واستدامة، يتلقى العمال في ظلّه معاملة منصفة وثمان بينتنا.

وتملك الحكومات القدرة والمسؤولية على العمل الآن وإجراء تغييرات عميقة لجعل اقتصادنا أكثر إنسانية وأكثر ملاءمة للتصدّي لحالة الطوارئ المناخية، مع الإبقاء على فرصة الحدّ من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية.

الإطار 5: ينبغي أن يكون الدعم المالي للشركات مشروطاً ببناء اقتصاد أكثر عدلاً للجميع

ضمان توجيه الدعم المالي للشركات (مثل قروض التدفق النقدي والهبات والإعفاء الضريبي) إلى الأطراف الصحيحة:

- ينبغي إعطاء الأولوية للشركات الصغيرة وللعمال لحسابهم الخاص، لأنهم أقل قدرة على التكيف.
- يجب استخدام الدعم المالي للشركات للحفاظ على سداد المرتبات.
- لا بدّ من أن تفي الشركات بال عقود الجارية مع الموردين لحماية العمال في سلسلة التوريد.
- يتعيّن فرض حظر مؤقت على العلاوات التنفيذية وعلى سداد حصص المساهمين - لمدة ثلاث سنوات على الأقل - بعد الدعم المالي الحكومي.
- بالنسبة للمؤسسات التي تتلقى مساعدات خاصة الشركات، ينبغي أن يتخذ الدعم المالي شكل قروض بفائدة أو أن يصبح للحكومة حصّة في الشركات.
- ينبغي أن تكفل الحكومات الإشراف السليم على جميع عمليات الإنقاذ المالي، بما في ذلك تمثيلها في مجالس الإدارة، لمنع الفساد وسوء الإدارة.
- لا ينبغي أن يشمل الإنقاذ المالي نهائياً أيّاً من شركات استخراج الوقود الأحفوري.

وللمساعدة في بناء اقتصاد أكثر عدلاً ومراعاة للبيئة بعد الأزمة، يجب أن يُطلب إلى الشركات ما يلي:

- الالتزام باتخاذ إجراءات تحويلية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع اتفاق باريس والهدف المتمثل في الحدّ من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية.
- وضع سقف للأرباح العائدة للمساهمين. لا يجب أن تُسدّد أرباح الأسهم قبل أن تدفع الشركات أجوراً كافية لجميع العمال وتستثمر بصورة كافية في الانتقال إلى خفض الكربون.
- الكشف عن نسبة أجور الرؤساء التنفيذيين إلى متوسط الأجور وتحديد نسبة قصوى قدرها 20.
- قبول المفاوضات الجماعية والمشاركة مع النقابات المستقلة وتمكين العملات من إيصال أصواتهن بأمان وفاعلية.
- فرض المساواة بين الأنواع الاجتماعية من خلال مجالس الحصص واللجان التنفيذية، وسدّ الفجوة بين الأجور بين الجنسين في الشركات.
- دفع أجور كافية للعمال والعمل على دفع أجور كافية في سلسلة القيمة الخاصة بهم.
- نشر تقارير عن كلّ بلد للكشف عن أنشطة الشركات المالية في الملاذات الضريبية.

الإجراءات اللازمة الآن لجمع الأموال الضرورية لسداد تكاليف هذه المشاريع

3- تأجيل سداد الديون وإلغاؤها

في عام 2018، بلغ إجمالي ديون البلدان النامية - من خاصة وعمامة ومحلية وخارجية - 191% من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة سبق أن سُجّلت على الإطلاق⁵⁴. وفي مواجهة هذه الديون، شرعت بلدان كثيرة في اتخاذ تدابير تشفيّة⁵⁵ مع بداية أزمة فيروس كورونا⁵⁶. ومع بدء انتشار الفيروس، كان 46 بلداً ينفق في المتوسط على ديونه أربعة أضعاف ما كان ينفقه على خدمات الصحة العامة في بداية عام 2020⁵⁷. إذ تنفق غانا مثلاً على خدمة ديونها 11 ضعف ما تنفقه على الصحة⁵⁸. ويدفع تكاليف عبء الديون أفقر الناس، على شكل تخفيضات في الخدمات الحكومية، مع كون النساء

الأكثر تضرراً من ذلك الواقع⁵⁹. وبما أن الجائحة ستتطلب ضخّ موارد ضخمة لدعم الاقتصادات، فليس من المنطقي أن تنقل البلدان الفقيرة الموارد الحيويّة إلى العالم الغني.

وينبغي إلغاء جميع أصول الديون الخارجية السيادية والفوائد والرسوم المستحقة في عام 2020 نهائياً، مع الحؤول دون تراكمها في المستقبل. فالإلغاء مدفوعات الديون هو أسرع طريقة للحفاظ على الأموال في البلدان وتحرير الموارد لمعالجة الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الملحة الناجمة عن الجائحة. وينبغي أن يشمل ذلك الديون المستحقة للحكومات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ولدائني القطاع الخاص. وللمساعدة في تمويل إلغاء الديون، يجب على صندوق النقد الدولي أن ينظر في الاستفادة من مبيعات احتياطيه من الذهب.

ومن المقرر أن تسدّد بلدان العالم ذوات الدخل المنخفضة والمتوسطة ما يقرب من 400 مليار دولار من الديون هذا العام⁶⁰. والواقع أنّ هذا المبلغ يُشكّل دفْعاً هائلاً لقدرة الحكومات على تجاوز الأزمة. وبحلول نهاية العام، ينبغي إعادة تقييم الأثر الفعلي للأزمة، والاتفاق على تخفيف أعمق للديون وإلغائها للبلدان التي لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية.

ويجب على حكومات البلدان النامية أن تفصح عن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات بشأن ديونها. وسبق أن طلبت الحكومات الأفريقيّة التنازل عن جميع مدفوعات الفائدة لعام 2020، والتي تقدّر بحوالي 44 مليار دولار⁶¹. كما يتعيّن على مجموعة العشرين أن تدعو حكومات البلدان النامية علناً إلى إعلان تعليق مؤقت لديونها تثنائية ومتعددة الأطراف، وأن تشجّع على التوصل إلى اتفاق لتعليق استثنائي لسداد الديون الخاصة، فضلاً عن تشجيع البلدان الرئيسة على المضيّ قدماً بالتغييرات القانونيّة التي قد تكون مطلوبة. وسيكون من الصعب للغاية أن تتفاوض البلدان بشكل منفصل مع كل دائن خاص وسيستغرق ذلك الإجراء وقتاً ثميناً غير متاح أصلاً. كما يجب على مجموعة العشرين أن تضغط على الدائنين من القطاع الخاص لفعل الشيء الصحيح في هذا الوقت من الأزمة. ولا يمكن تقديم أرباح الدائنين على الحقّ في الصحة وخطر العوز الذي يواجهه مئات الملايين من الناس، ولا يمكن ببساطة استخدام إلغاء الديون من حكومات البلدان الغنيّة لسداد ديون الدائنين من القطاع الخاص في نيويورك أو لندن.

وينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يرفع صوته للدفاع عن حقّ الحكومات الأفريقيّة في حماية مواطنيها من أسوأ جائحة عرفتها البشريّة منذ 100 عام. وينبغي لجنوب أفريقيا، الرئيسة الحالية للاتحاد الأفريقي، أن تكون صلة الوصل بين مجموعة العشرين والاتحاد الأفريقي والبلدان الأساسيّة في مجموعة البريكس.

ويمكن للصين ونادي باريس للدول الدائنة⁶² أن يضطلعوا بدور قيادي على الساحة العالميّة من خلال الاعلان فوراً عن تعليق جميع مدفوعات الديون من جانب حكومات الدول النامية للعام القادم.

كما يتعيّن على صندوق النقد الدولي أن يساعد في تقييم حالة الديون، وإزالة العقبات أمام هذه التدابير، وضمان إشراك جميع الأطراف بحسن نية - الدائنون الثنائيون ومتعدّدو الأطراف والدائنون الخاصون. ويجب ألا يفرض الصندوق أي شروط للاقتصاد الكلي أو التكيّف الهيكلي ترتبط بهذا التعليق المؤقت للديون.

منذ الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، أدرك صندوق النقد الدولي أهمية الإنفاق الاجتماعي في مكافحة الفقر وانعدام المساواة. ولكن خلافاً لما تبع أزمة عام 2008، يجب على الصندوق أن يفي بوعده بدعم التدابير المالية الاستثنائية التي اتخذتها بلدان كثيرة لتعزيز النظم الصحية وحماية العمال والشركات المتضررة.

وفي عامي 2008 و2009، صعدت العديد من الحكومات الإنفاق استجابة للأزمة المالية. ولكن بحلول عام 2010، بدأ العديد منهم في اتخاذ تدابير تقشفية، واستأنف صندوق النقد الدولي تقديم مشورته القياسية لخفض الإنفاق⁶³. وحتى بعد حالة الطوارئ الصحية التي نجمت عن فيروس إيبولا في سيراليون في عام 2014، فرض صندوق النقد الدولي التقشف في وقت مبكر جداً، ولا تزال البلاد تنفق الكثير على خدمة ديونها⁶⁴.

في عام 2020، قبل أن تنفجر أزمة الجائحة الحالية، كان من المتوقع أن يخضع 113 بلداً لتخفيضات تقشفية من صندوق النقد الدولي⁶⁵، فيما كان 46 بلداً يعطي الأولوية لخدمة الديون على خدمات الصحة العامة⁶⁶. وتتفق غانا على خدمة ديونها 11 ضعف ما تنفقه على صحة مواطنيها⁶⁷. وذكر صندوق النقد الدولي أنّ ما يقرب من 80 بلداً يطلب بالفعل تمويلاً طارئاً وأنّ الصندوق على استعداد لنشر كامل قدرته الإقراضية البالغة تريليون دولار⁶⁸.

هذا هو الوقت المناسب لصندوق النقد الدولي لسد الفجوة بين الخطاب والممارسة بشأن انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية وانعدام المساواة الاقتصادية. ويجب على الصندوق ألا يكتفي بحشد قدرته على الإقراض، بل عليه أن يفعل ذلك بشروط تزيد إلى أقصى حدّ ممكن من مرونة الديون الجديدة الناشئة واستدامتها. والأهمّ من ذلك أن تكون القروض مشروطة بوجود آليات للمساءلة لضمان استخدام الأموال لحماية أفقر الناس وأشدّهم ضعفاً. ولا يوجد عذر لتكرار أخطاء الماضي كما يجب على صندوق النقد الدولي والحكومات تنفيذ التدابير التالية:

- على صندوق النقد الدولي أن يزيد إلى أقصى حدّ ممكن من حجم التمويل المتاح من غير فائدة لتجنّب تراكم ديون جديدة غير مستدامة.
- ينبغي تجنب الشروط الاقتصادية في جميع مجموعات التمويل الجديدة خلال هذه الأزمة، وينبغي تعزيز الشروط المتصلة بالحوكمة لضمان إنفاق جميع الأموال بشفافية وللاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين.
- يجب أن تكون شروط القروض شفافة وأن تعتمد البرلمانات.
- يجب على صندوق النقد الدولي ألا يوصي بجعل الإقراض في أعقاب الأزمة مشروطاً بتدابير تقشفية، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من المصاعب الاقتصادية لأشدّ السكان ضعفاً.

4- إصدار حقوق السحب الخاصة

حقوق السحب الخاصة⁶⁹ هي أصل احتياطي دولي، أنشأه صندوق النقد الدولي ويُعرّف بأنه المتوسط المرجح لخمس عملات قابلة للتحويل⁷⁰. وعلى الرغم من أنّ حقوق السحب الخاصة ليست عملة بذاتها، إلا أنّها قابلة للتحويل، ومن خلال تعزيز احتياطات البلدان يمكنها المساعدة في تحرير حيز مالي حيوي للسماح بزيادة الإنفاق الصحي والإنفاق العام لدعم الاقتصاد. وفي عام 2009، وافقت مجموعة العشرين على تخصيص 250 مليار دولار في إطار حقوق السحب الخاصة للمساعدة في تعزيز احتياطات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية⁷¹.

وفي اجتماع وزاري للمالية عقدته مؤخراً مجموعة العشرين، ذكر المدير العام لصندوق النقد الدولي أنّ الصندوق ينظر في تخصيص حقوق سحب خاصة بناءً على اقتراح من عدّة بلدان نامية، كما فعل خلال الأزمة المالية العالمية⁷². ودعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى حشد تريليون دولار من السيولة للبلدان النامية، باستخدام حقوق السحب الخاصة الجديدة وإعادة تخصيص الحقوق القائمة⁷³. ونظراً لحجم الركود الناجم عن فيروس كورونا، يجب على مجموعة العشرين أن تقترح فوراً إصدار حقوق سحب خاصة طارئة بقيمة تريليون دولار (ويتطلب ذلك موافقة 85% من أصوات أعضاء صندوق النقد الدولي). وينبغي للبلدان الغنية أيضاً أن توافق على إقراض عملاتها مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل، أو يمكن إنشاء آلية جديدة تسمح للبلدان الغنية بإقراض حقوق سحبها الخاصة إلى صندوق النقد الدولي لزيادة قدرته على الإقراض⁷⁴.

5- زيادة المساعدات الآن

على المانحين تقديم الدعم الفوري في حالات الطوارئ للحدّ من تفشي المرض وإنقاذ الأرواح، سواء من خلال الهيئات المتعددة الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية المسؤولة عن إدارة الاستجابة العالمية أو مباشرة للبلدان النامية. وعليهم دعم قدرة النظم الصحية على علاج المخالطين للمصابين وفحصهم وترصدهم على النحو الصحيح، وتوفير الاختبارات والرعاية الصحية المجانية لأفقر الناس. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى معذات الرعاية الصحية الكافية للاستجابة للفيروس: فلا تملك الحكومة في مالي مثلاً سوى ثلاثة أجهزة تنفس اصطناعي لكل مليون شخص⁷⁵. كما أنّ عدد العاملين الصحيين غير كافٍ إلى حدّ كارثي: ففي أفريقيا، يوجد 2.8 طبيب و11 ممرضة لكل 10,000 شخص، مقارنة بـ 33.8 و80.6 على التوالي

في أوروبا⁷⁶. وهناك أيضًا حاجة ملحة إلى دعم الحكومات لتلبية الاحتياجات التعليمية والغذائية للأطفال البالغ عددهم 1.7 مليار طفل الموجودين في المنزل من دون ارتياد المدارس وتطوير مواد تعليمية تسدّ "الفجوة الرقمية"، مثل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، حتى لا يتراجع تعليم أفقر الأطفال وفرصهم بشكل نهائي.

وإلى جانب الصحة، ثمة حاجة ماسة إلى المساعدات المقدمة من المانحين لدعم اقتصادات البلدان النامية التي تضررت بشدة من هذه الأزمة. ويمكن للمساعدات أن تمكن البلدان من تقديم استحقاقات نقدية لجميع من يحتاجون إليها، إلى جانب تدابير الحماية الاجتماعية الأخرى. ولا تكفي المستويات الحالية من مساعدات المانحين للحماية الاجتماعية على الإطلاق: ففي عام 2018، أنفق 1٪ - أو 1.2 مليار دولار فقط - من المساعدات الثنائية على الحماية الاجتماعية⁷⁷. وينبغي للمانحين أن يدعموا الاستجابة التعليمية القصيرة الأجل، وأن يخصصوا التمويل على المدى المتوسط حتى تتمكن ميزانيات التعليم العام من النجاة من العاصفة المالية المقبلة.

كما سيتوجب على الحكومات أن تتخذ خطوات لدعم الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني أصلاً من مستويات عالية من الجوع. وفي 53 بلدًا في جميع أنحاء العالم، يعاني 113 مليون شخص أصلاً من الجوع الحاد⁷⁸. كما تعاني هذه البلدان من نُظم ضعيفة للحماية الصحية والاجتماعية. ويجب دعم حماية الأمن الغذائي وتنفيذ السياسات وبرامج الدعم التي تعزز التنمية الزراعية.

وعلى الحكومات أيضًا أن تزيد على وجه السرعة التمويل لمنع العنف ضدّ النساء والفتيات والتصدي له. ويجب اتباع نهج ذي مسارين يتمثل في تمويل المنظمات المتخصصة في التعامل مع العنف ضدّ النساء والفتيات من أجل توفير الملاجئ والخطوط الساخنة والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهنّ؛ واعتماد نهج متعدد القطاعات من خلال دمج إنهاء العنف ضدّ النساء والفتيات في مبادرات الصحة والتعليم والعدالة.

كما ينبغي أن تكون هذه الأزمة دعوة لتنبية المانحين إلى تقديم الحدّ الأقصى من المساعدات للحدّ من انعدام المساواة وبناء مجتمعات أكثر مرونة. وينبغي للمانحين أن يزيدوا حصة المساعدات المخصصة للصحة، بعد عقد من الركود⁷⁹. كما ينبغي لهم أن يمولوا نظم الصحة العامة التي تقدّم خدمات مجانية ومنصفة ونوعية. وهذا شرط أساسي للاستجابة السريعة للأوبئة، كما تعلمنا من أزمة إيبولا⁸⁰، ولكن أيضًا لتلبية الاحتياجات الصحية التي لا تتوفّر اليوم لملايين الناس⁸¹. ويُعتبر تقديم المساعدات من خلال الدعم المباشر لميزانيات حكومات البلدان الفقيرة، حيث ثمة قدرة كافية على مساءلتها، أفضل طريقة لبناء قدرات محلية مستدامة والاستجابة للأولويات المحلية. وينبغي أن تتوقف ممارسة استخدام المساعدات لدعم خصخصة الرعاية الصحية أو تشجيع خصصتها. كما ينبغي للمساعدات الإنسانية أن تعطي الأولوية لدعم الجهات الفاعلة المحلية. وحيثما تكون الحكومات غير قادرة على تلبية احتياجات الناس على أراضيها أو غير راغبة في ذلك، ستكون المساعدة الإنسانية أساسية. ولضمان عدم تخلف أكثر الناس ضعفًا عن الركب، ينبغي للمانحين أن يقدموا حصتهم العادلة من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لأزمة فيروس كورونا المستجدّ التي تبلغ قيمتها ملياري دولار⁸² والتي تستهدف تعزيز موارد المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

ومن ضمن حزمة التحفيز بقيمة 2.2 تريليون دولار التي أعلنت عنها الحكومة الأميركية في أواخر آذار/مارس، لن يُخصّص سوى 0.05%، أو 1.1 مليار دولار فقط، للمساعدة في معالجة الأزمة في البلدان الفقيرة⁸³. وهذا أمر صادم وينم عن قصر نظر: فلن يُبهي هذه الأزمة سوى التضامن الدولي، وإلا ستكون البلدان الغنية مضطّرة لجر شعوبها إلى الأبد. ويجب على المانحين أن يوفوا بتعهدهم بتقديم 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي كمساعدات الآن. وكما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإنّ تريليونات الدولارات اللازمة للاستجابة للأزمة في البلدان النامية تمثل مبلغاً مائلاً لحجم المساعدات التي كان يمكن تقديمها على مدى العقد الماضي لو أنّ البلدان الغنية حققت الهدف المتمثّل بنسبة 0.7 في المئة.

6- إعتاد ضرائب التضامن الطارئة

كردّ فعل فوري، يجب على الحكومات أن تبتذل قصارى جهدها لإنقاذ اقتصاداتها. ويعني ذلك وضع كامل النظم الضريبية في خدمة مجموعات الحوافز من أجل زيادة ميزانيات الصحة وحماية الأسر والتوظيف. ويجب أن يكون هذا الإجراء على قدر الاحتياجات وسريعاً وعادلاً وخاضعاً للمساءلة. وينبغي للحكومات أن تخفض أو تؤخر مؤقتاً دفع الضرائب، مع إعطاء الأولوية للمستهلكين والأعمال التجارية الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص الذين يواجهون أكبر قدر من المصاعب بسبب الأزمة. وينبغي أن تركز أيضًا على النساء اللواتي يُرجّح أن يكنّ الأشدّ تضرراً من الناحية الاقتصادية. وينبغي النظر في إعفاءات ضريبية استثنائية على أساس مخصّص للشركات الكبرى المعرّضة لخطر الإفلاس، ولكن ينبغي أن تكون هذه الإعفاءات مشروطة بالإصلاح (أنظروا الإطار 5). ولكن بصفة عامة، لا ينبغي تخفيض معدلات الضريبة على دخل الشركات. ووفق تعبير شبكة العدالة الضريبية، "لن تحقق الشركات التي تكافح أيّ أرباح، فيما ستخرج بعض الشركات سالمة من هذه الكارثة"⁸⁴.

ولم تتضرّر جميع قطاعات الاقتصاد. لذا، يجب فرض الضرائب على الأموال حيثما تكون أكثر تركيزاً، وحيث تكون الأرباح أكبر. نحن نتعامل مع ظروف استثنائية تتطلب تدابير استثنائية. وعلى المدى القصير والمتوسط، يتعيّن على الحكومات أن تستخدم التدابير الاستثنائية لفرض الضرائب على أولئك الذين يستطيعون تحملها، من أجل تمويل حزمة الصحة العالمية وتدابير الإغاثة الاقتصادية العالمية. وتوصي منظمة أوكسفام الحكومات باتخاذ الإجراءات التالية، وبأسرع ما يمكن:

- فرض ضريبة مؤقتة على فائض الأرباح لجميع الشركات ذات الأرباح الاستثنائية؛ في الحرب العالمية الأولى، فرضت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معدل ضريبة بنسبة 80% على الأرباح التي تزيد عن عائد سنوي بنسبة 8%⁸⁵.
- زيادة الضرائب على الثروة، فوراً وبنسب كبيرة، للمساعدة في تمويل خطط الإنقاذ هذه والانتعاش.
- فرض ضرائب على السلع الكمالية الفاخرة والمنتجة للكربون، مثل فرض ضريبة على السيارات الرباعية الدفع⁸⁶.
- تطبيق ضريبة المعاملات المالية، وهي ضريبة صغيرة على كل معاملة مالية يمكن أن تجمع عشرات المليارات من الدولارات وأن تحدّ من المضاربات المالية⁸⁷.
- تفعيل ضريبة المبيعات الرقمية⁸⁸ على الشركات ذات المبيعات الرقمية العالية.
- تنسيق اعتماد الحد الأدنى من الضرائب على الشركات على مستويات كافية وعادلة، وعلى أساس كل بلد على حدة، وعلى أساس التوزيع العادل للأرباح المحققة في كل بلد.
- التعجيل بالتبادل التلقائي لآليات المعلومات للبلدان النامية ونشر تقارير الشركات المتعددة الجنسيات لكل بلد على حدة من أجل استعادة الأموال المهزّبة إلى الملاذات الضريبية.
- بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي للضرائب الخضراء (ضرائب الكربون عبر الحدود).
- فرض تقديم جميع الشركات الكبيرة تقارير عامة عن كل بلد على حدة.

وبمجرد أن تهدأ الأزمة، سوف تشعر الحكومات بالضغط لاسترداد العائدات الضريبية التي سوف تنهار نتيجة للأزمة الاقتصادية وحزم التحفيز. وينبغي لها أن تفعل ذلك بغية تصحيح الاختلالات التي كانت موجودة أصلاً قبل الأزمة من أجل استعادة ثقة المواطنين في الضرائب؛ وضع حدّ للحوافز الضريبية التي تشكّل هدراً، وتحويل العبء الضريبي من العمل إلى رأس المال، وفرض تقارير عامة عن كل بلد على حدة على الشركات الكبيرة، وعكس الإعفاءات الضريبية للصناعات الملوّثة، واعتماد الضرائب الخضراء.

إغتنام الفرصة لمرة واحدة في كلّ جيل من أجل إعادة بناء عالم أكثر عدلاً

لقد كشفت هذه الأزمة عن ضعف حتى أغنى الدول على وجه الأرض. وهي تبيّن عدم كفاية القوميات الضيقة والضرر الذي سببته عقود من تآكل قدرة الدولة. كما تظهر كيف تضعف أوجه انعدام المساواة العميقة والمترابطة قدرتنا على مواجهة التهديدات الوجودية.

ومع ذلك، فإنها تكشف أيضاً أننا قادرون على الحشد الجماعي على نطاق واسع؛ وهذا ما يجعل المستحيل ممكناً. لقد بات من الواضح أنّ ما يهمّ حقاً هو حياة البشر. كما تكشف هذه الأزمة عن القوة المذهلة للتضامن والعمل الجماعي، بقيادة الحكومات – وعلى الرغم من أنّ الحكومات بدأت تتصرّف بشكل حاسم على الصعيد المحلي، فإنّ التضامن الدولي لم يتحقق بعد على نطاق واسع.

ولم يُستفد سوى القليل جدّاً من الدروس من الأزمة المالية لعام 2008. وعلى الرغم من المستوى غير المسبوق للعمل الجماعي من جانب الحكومات، وعلى الرغم من الفشل الواضح للنموذج الاقتصادي، وأصل القادة تنفيذ السياسات التقسيمية والمدمرة ذاتها التي أدت إلى الأزمة في المقام الأول. كما وصلوا اعتماد سياسات اقتصادية غير متكافئة وغير مستدامة إلى حدّ بعيد، الأمر الذي يعجل بانعدام المساواة ويدفع إلى انهيار المناخ. ولهذه السياسات آثار سلبية بوجه خاص في المرأة. لقد أضرّ عقد من التشف والسياسات الاقتصادية الفاشلة بالناس العاديين، وأضعف مجتمعاتنا، وأدى إلى صعود القومية اليمينية الخطيرة، وتراجع الديمقراطية، وردود الفعل العنيفة ضد الحركات النسوية.

ليس هذا الواقع حتمياً، بل يمكننا إعادة بناء عالم أفضل، عالم أكثر عدلاً وأكثر استدامة. وسيكون عالماً تتقلّص في ظلّه بشكل جذري الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولا تُعرّض فيه حياة أطفالنا والأجيال المقبلة للخطر. وفي ظلّ ذلك العالم سيدفع الأغنياء حصّتهم العادلة للمساهمة في إيجاد حلول جماعية للتحديات التي تواجه البشرية وستكون فيه الحكومات مسؤولة تجاه مواطنيها. وذلك كلّه يعني بالطبع توفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع والحماية الاجتماعية الشاملة. ولكن على مستوى أبعد من ذلك، يجب أن يمكّننا هذا العالم أيضاً من اتخاذ إجراءات لوقف انهيار المناخ. وأن نتعلم الدروس من هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل، لبناء اقتصاد أكثر إنسانية وعالم أكثر عدلاً.

1- إعادة البناء بشكل أفضل. البناء على هذه اللحظة من العمل الحكومي غير المسبوق لتغيير اقتصاداتنا بشكل دائم والحدّ بشكل جذري من انعدام المساواة ولكسب المعركة ضدّ انهيار المناخ.

2- الصحة للجميع. ضمان حصول كل إنسان على وجه الأرض على الرعاية الصحية الشاملة وأن تكون البشرية مستعدة للأوبئة في المستقبل.

3- إقتصاد إنساني. يجب أن نضمن الآن أنّ التدخلات الطارئة اليوم سوف يغطّي كلفتها فرض ضرائب أكثر عدلاً على الأفراد والشركات الغنيّة، وليس من خلال العودة إلى التشف الظالم.

- <https://www.economist.com/leaders/2020/03/26/the-coronavirus-could-devastate-poor-countries>¹
- <https://time.com/5806459/five-key-lessons-from-ebola-that-can-help-us-win-against-coronavirus-everywhere/>²
- <https://350.org/just-recovery/>³
- أ. سومنز، و. هوي وأ. أورتيثز خواريز، (2020)، تقديرات أثر فيروس كورونا الكستجذ على الفقر في العالم، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هلسينكي. <https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2020/800-9>⁴
- المرجع السابق⁵
- <https://www.imperial.ac.uk/news/196496/coronavirus-pandemic-could-have-caused-40/>⁶
- https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738742/lang--en/index.htm⁷
- https://www.business-standard.com/article/pti-stories/workers-may-lose-up-to-usd-3-4-trillion-in-2020-income-over-virus-un-120031801462_1.html⁸
- <https://www.businessdailyafrica.com/corporate/companies/Flower-farms-send-30-000-workers-home/4003102-5497422-1cj5wtz/index.html> and <https://www.rfa.org/english/news/laos/coronavirus-southeastasia-03062020161747.html>⁹
- <https://gandhara.rferl.org/a/imf-s-georgieva-says-world-in-recession-urges-funds-for-emerging-market-nations/30514599.html>¹⁰
- <https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf>¹¹
- أ. سومنز، و. هوي وأ. أورتيثز خواريز، (2020)، تقديرات أثر فيروس كورونا الكستجذ على الفقر في العالم، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هلسينكي. <https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2020/800-9>¹²
- <https://news.un.org/en/story/2020/03/1060612>¹³
- <https://www.oxfam.org/en/research/how-confront-coronavirus-catastrophe>¹⁴
- <https://gandhara.rferl.org/a/imf-s-georgieva-says-world-in-recession-urges-funds-for-emerging-market-nations/30514599.html>¹⁵
- <https://www.theguardian.com/global-development/2020/mar/27/back-poor-countries-fighting-covid-19-with-trillions-or-face-disaster-g20-told>¹⁶
- https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.htm¹⁷
- https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf¹⁸
- <https://staffingamericalatina.com/en/oit-cerca-de-140-millones-de-trabajadores-en-la-informalidad-en-america-latina-y-el-caribe/>¹⁹
- https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.htm²⁰
- https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf²¹
- <https://fortune.com/2020/03/27/coronavirus-ice-detention-immigration-migrants-refugees-covid-19/>²²
- <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency>²³
- <https://www.businessdailyafrica.com/corporate/companies/Flower-farms-send-30-000-workers-home/4003102-5497422-1cj5wtz/index.html>²⁴
- <https://www.rfa.org/english/news/laos/coronavirus-southeastasia-03062020161747.html>²⁵
- https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738742/lang--en/index.htm²⁶
- <https://www.marketwatch.com/story/37-million-jobs-could-be-lost-in-the-coronavirus-crisis-and-these-workers-will-be-the-hardest-hit-chart-shows-2020-03-22>²⁷
- <https://www.fin24.com/Economy/Africa/nearly-half-of-jobs-in-africa-could-be-lost-due-to-coronavirus-un-warns-20200330>²⁸
- https://www.business-standard.com/article/pti-stories/workers-may-lose-up-to-usd-3-4-trillion-in-2020-income-over-virus-un-120031801462_1.html²⁹
- https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2019/state-of-civil-society-report-2019_executive-summary.pdf³⁰
- <https://www.aljazeera.com/news/2020/03/chaos-hunger-india-coronavirus-lockdown-200327094522268.html>³¹
- <https://www.aljazeera.com/news/2020/04/fury-kenya-police-brutality-coronavirus-curfew-200402125719150.html> and <https://www.aljazeera.com/news/2020/03/chaos-hunger-india-coronavirus-lockdown-200327094522268.html>³²
- <https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response#>³³
- <https://www.wired.co.uk/article/coronavirus-death-men-women>³⁴
- <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/311322/9789241515467-eng.pdf>³⁵

- https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/bp-reward-work-not-wealth-220118-summen.pdf 36
- https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf 37
- <https://www.newsdeeply.com/womensadvancement/background/unpaid-care-and-domestic-work> 38
- <https://en.unesco.org/news/covid-19-school-closures-around-world-will-hit-girls-hardest> 39
- <https://www.sixthtone.com/news/1005253/domestic-violence-cases-surge-during-covid-19-epidemic> 40
- <https://oxfamblogs.org/fp2p/how-to-stop-coronavirus-lockdown-leading-to-an-upsurge-in-violence-against-women%ef%bb%bf/#comment-659501> and <https://www.theguardian.com/society/2020/mar/28/lockdowns-world-rise-domestic-violence> 41
- <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse> 42
- <https://mof.gov.na/documents/35641/36580/Phase+1+VF+Stimulus+and+Relief+Package%2C+Republic+of+Namibia.pdf/9a2314de-4b39-00a1-b8bd-4ffcfe1f20d3> 43
- 44 انظر <http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/03/global-review-of-social-protection-responses-to-COVID-19-2.pdf>
- <https://www.enonline.net/fex/46/addressing> 45
- 46 إلا أن الهبات النقدية لمرة واحدة للجميع، والتي تتناقض أحياناً كدخل أساسي شامل، ليست بمثابة حلٍ سحري. ويجب النظر إليها في سياق الحماية الاجتماعية الشاملة والاستجابة للآزمات. وينبغي توجيه الأموال الإضافية، حينما أمكن وحينما تكون كافية، من خلال نظم الحماية الاجتماعية القائمة أو المساعدة على توسيع نطاقها. أيضاً، للحصول على الدروس الأساسية حول تنفيذ الدخل الأساسي الشامل في حالات الجائحة انظروا <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/03/13/5-lessons-for-using-universal-basic-income-during-a-pandemic/>
- <https://treasury.gov.au/sites/default/files/2020-03/Overview-Economic-Response-to-the-Coronavirus.pdf> 47
- <https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2018/06/15-1.pdf> 48
- 49 وفقاً لمنظمة العمل الدولية، سيطلب سدّ الفجوة العالمية في تمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية 527.1 مليار دولار إضافية سنوياً . https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_729111.pdf
- http://www.lse.ac.uk/GranthamInstitute/wp-content/uploads/2017/05/ClimateImpactQuantEasing_Matikainen-et-al-1.pdf 50
- <https://www.social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=53192> and <https://www.project-syndicate.org/onpoint/the-insanity-of-austerity-by-isabel-ortiz-and-matthew-cummins-2019-10?barrier=accesspaylog> 51
- <https://www.oxfam.org/en/research/time-care> 52
- https://www.lowyinstitute.org/the-interpretor/why-gender-matters-impact-and-recovery-covid-19?fbclid=IwAR2QkZFgsdMPjTGu44GBaKrAWOZJckJug1v3qBmaSOXlq3N_MZUVA8eHxo 53
- https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/qds_tdr2019_update_coronavirus.pdf 54
- <https://www.cadtm.org/Poor-countries-cut-public-spending-debt-payments-trebled> 55
- <http://www.ipsnews.net/2019/11/austerity-developing-countries-bad-news-avoidable/> 56
- https://eurodad.org/covid19_debt1 57
- 58 تبلغ خدمة الدين 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الصحي 1.7%. <https://eurodad.org/files/pdf/5e6a690a4fb3f.pdf>
- 59 <https://gadnetwork.org/gadn-resources/2018/8/realising-womens-rights-the-role-of-public-debt-in-africa>
- 60 وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون، في <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/> بحلول نهاية عام 2018 (أحدث البيانات المتاحة) كان من المقرر بشكل جماعي أن تتفق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 378 مليار دولار على فوائد الديون الخارجية ومدفوعات أصل الدين في عام 2020. ولم يشمل ذلك مدفوعات رأس المال والقائدة لصندوق النقد الدولي، أو مدفوعات أصل الدين والفوائد على القروض المقدمة في عامي 2019 و2020. وبالنظر إلى ذلك، من الإنصاف افتراض أن مدفوعات الديون الخارجية من جانب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2020 من المقرر أن لا تقل عن 400 مليار دولار
- 61 <https://www.aa.com.tr/en/africa/covid-19-ethiopia-premier-seeks-debt-relief-for-africa/1777564>
- 62 يضم نادي باريس 22 عضوا دائما ، معظمهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وكذلك البرازيل وروسيا ودول أخرى جنوب أفريقي
- <http://policydialogue.org/files/publications/papers/Austerity-the-New-Normal-Ortiz-Cummins-6-Oct-2019.pdf> 63
- <https://jubileedebt.org.uk/blog/sierra-leone-president-appeals-for-help-over-debt-burden> and <https://jubileedebt.org.uk/blog/sierra-leone-debt-payments-from-imf-ebola-loans-contribute-to-big-cuts-in-public-spending> 64
- <http://www.ipsnews.net/2020/03/fighting-coronavirus-time-invest-universal-public-health/> 65
- https://eurodad.org/covid19_debt1 66
- 67 <https://eurodad.org/files/pdf/5e6a690a4fb3f.pdf>. Debt servicing is 18.7% of GDP, health spending 1.7%.
- 68 <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency>
- 69 <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-sdr>
- 70 الدولار الأمريكي واليورو والرمينيبي الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. تم إنشاء حقوق السحب الخاصة في عام 1969 تكلمة لاحتياجات البلدان الأعضاء.
- 71 <https://www.imf.org/external/np/exr/cs/news/2009/cso79.htm>

- <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-q20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency> ⁷²
- <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2315> ⁷³
- <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/03/26/imf-special-drawing-rights-a-key-tool-for-attacking-a-covid-19-financial-fallout-in-developing-countries/> ⁷⁴
- <https://asadnaveed.com/sierra-leone-has-only-one-ventilator-to-treat-coronavirus-patients/> ⁷⁵
- https://www.who.int/healthinfo/universal_health_coverage/report/2019/en/ ⁷⁶
- لوحه معلومات واحدة (باستخدام بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي): ⁷⁷
- <https://public.tableau.com/profile/one.campaign#!/vizhome/ONEsAidDashboard/ODADashboardpublic>
- <https://www.ifpri.org/blog/global-report-food-crises-113-million-people-53-countries-experienced-acute-hunger-2018> ⁷⁸
- مبادرات التنمية (2020). صحيفة الوقائع: الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية (المساعدات) في عام ⁷⁹
<https://devinit.org/publications/final-oda-data-2018/> 2018
- منظمة أوكسفام (2015). لكي لا يتكرر الأمر مرة أخرى: بناء أنظمة صحية على قدر التحمل والتعلم من أزمة الإيبولا. ⁸⁰
<https://www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/never-again-building-resilient-health-systems-and-learning-from-the-ebola-crisis/>
- تقدر منظمة الصحة العالمية أن نصف سكان العالم البالغ عددهم 7.6 مليار نسمة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. ⁸¹
(2017). رصد التغطية الصحية الشاملة: تقرير الرصد العالمي لعام 2017.
<https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/259817/9789241513555-eng.pdf?sequence=1>
- <https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf> ⁸²
- أي 500 مليون دولار للعمليات الدولية لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، و350 مليون دولار للمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين والصليب الأحمر، و258 مليون دولار للتنمية ⁸³
الثانوية والمساعدة الإنسانية. وهو يستبعد الأذون المتعلقة بتجديد موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
<https://www.appropriations.senate.gov/imo/media/doc/032520%20Title-By-Title%20Summary%20FINAL.pdf>
- <https://www.taxjustice.net/2020/03/24/tax-justice-and-the-coronavirus/> ⁸⁴
- <https://www.investopedia.com/terms/e/excess-profits-tax.asp> ⁸⁵
- <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-12-20/france-sharpens-offensive-against-suvs-by-raising-penalties> ⁸⁶
- <https://www.robinhoodtax.org.uk/how-it-works> ⁸⁷
- <https://quaderno.io/blog/digital-taxes-around-world-know-new-tax-rules/> ⁸⁸

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 20 منظمة مترابطة ضمن شبكة واحدة في أكثر من 90 دولة، وهي جزء من حركة عالمية من أجل التغيير ولبناء مستقبل خالٍ من ظلم الفقر. يرجى مراسلة أي من مكاتب منظمة أوكسفام للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة موقعنا على العنوان www.oxfam.org.

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)
أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام نوفيب، هولندا (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
أوكسفام تركيا (KEDV) (<https://www.kedv.org.tr/>)

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام برازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)
أوكسفام الدنمارك (<http://oxfamibis.dk/>)



OXFAM

www.oxfam.org